المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن • TADAMON

تقـــرير توثيقي قانـــوني حقـــوقي

سياسة التجويع والانتهاكات الجسيمة بحـــقّ الأسرى الفلســـطينـــيين في الســـجون الإســـرائيليـــة

منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

صادر عن:
المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين (تضامن)

منهجية التوثيق ونطاق التقرير

منهجية التوثيق

يعتمد هذا التقرير على منهج توثيقي-قانوني يجمع بين الأدلة الشفوية والمكتوبة والمفتوحة المصدر، ويربطها بالمعايير الدولية ذات الصلة. ويغطي التقرير الفترة الممتدة منذ **٧تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣** وحتى تاريخ تحريره، مع اعتبار أن الانتهاكات موضوع التقرير مستمرة ومتجددة.

مصادر المعلومات والأدلة

١. **شهادات مباشرة** لأسرى محررين/ذويهم، تم توثيقها من قبل المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينين " تضامن" ومؤسسات الأسرى المختلفة متقاطعة من سجون ومراكز احتجاز متعددة.

٢. **إفادات ومحاضر محامين** وملخصات زيارات قانونية خاصة بنادي الأسير وهيئة الأسرى والمحررين.

٣. **تقارير حقوقية ودولية** تتناول الاحتجاز في سياق التصعيد بعد ٧ أكتوبر، بما يشمل تقارير أممية حول احتجاز فلسطينيين ومنع الوصول الإنساني .

٤. **مواد صحفية وتوثيقية** عربية ودولية ومحلية وإسرائيلية تناولت مسألة سوء التغذية، والاكتظاظ، والحرمان من الغذاء والماء والنظافة، بما يعضد النمط المنهجي .

٥. **مخرجات رسمية/شبه رسمية إسرائيلية** أبرزها ما نُشر عن **تقرير/تدقيق مكتب الدفاع العام الإسرائيلي** بشأن الجوع الشديد وتدهور ظروف احتجاز فلسطينيين بعد ٧ أكتوبر .

٦. **قيود التوثيق**

يراعي التقرير القيود البنيوية على التحقق المستقل، وفي مقدمتها منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى المعتقلين الفلسطينيين في فترات واسعة بعد ٧ أكتوبر، واستمرار الإخفاء القسري وغياب آليات رقابة مستقلة وفعالة داخل مرافق الاحتجاز .

٧. **معيار التحقق(Verification)**
حيثما أمكن، جرى اعتماد "التقاطع" بين: (أ) شهادة مباشرة، و(ب) نمط متكرر في منشآت مختلفة، و(ج) مصدر حقوقي/رسمي/صحفي موثوق، لتثبيت الوقائع على مستوى "الترجيح القوي" ورفعها إلى مستوى "القرينة المتماسكة" قانونيًا.

الملخص التنفيذي

سياسة التجويع والانتهاكات الجسيمة بحقّ الأسرى الفلسطينيين منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣: خلاصات توثيقية وتوصيف قانوني ومسارات مساءلة

يثبت هذا التقرير، استنادًا إلى شهادات حية متقاطعة ومعطيات حقوقية وتقارير صحفية ورسمية، أن ما طرأ على ظروف احتجاز الأسرى الفلسطينيين بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ لا يقتصر على "تشديد" إداري، بل يشير إلى تحول نوعي في وظيفة منظومة الاحتجاز عبر استخدام الغذاء كأداة عقاب وضبط وإذلال وإهلاك تدريجي.

أهم المؤشرات الواقعية الموثقة

- تقليص كميات الطعام إلى مستويات لا تكفي الحد الأدنى للبقاء الصحي، مع سوء شديد في النوعية وغياب البروتين والفاكهة وتدهور انتظام الوجبات.
- ربط الغذاء بالعقاب الجماعي (سحب وجبات/تأخيرها) عقب الاقتحامات أو بذريعة الإخلال بالنظام.
- إغلاق وتقييد مصادر التعويض الغذائي (مثل الكانتينا) ومنع الطهي الذاتي في أقسام متعددة وفق نمط متكرر.
- فقدان وزن حاد ومتقارب في نطاقات واسعة (٢٠–٥٠ كغم) خلال أشهر قليلة، مع أعراض مرافقة: دوار دائم، رجفة، إغماءات، ضعف توازن، تدهور إدراكي.
- أثر مضاعف على الفئات الهشة :الأسيرات (ومن بينهن الحوامل)، الأطفال، مرضى السكري والمرضى المزمنون وكبار السن، دون توفير أنظمة غذائية علاجية أو مواعيد وجبات منتظمة.

- بيئة متلازمة: اكتظاظ، ضعف نظافة، تفشي أمراض جلدية، نقص ماء ونظافة ورعاية طبية — بما يعمّق أثر التجويع ويزيد خطره .

مستوى العلم الرسميتعزّز صورة المنهجية ما نُشر عن تقرير تدقيق مكتب الدفاع العام الإسرائيلي حول الجوع الشديد وتدهور ظروف احتجاز فلسطينيين بعد ٧ أكتوبر، إضافة إلى مواد صحفية إسرائيلية تناولت سوء التغذية/نقص الغذاء ضمن السجون .

التوصيف القانوني الموجز
بحسب معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، فإن الوقائع الموثقة ترقى إلى:

- تعذيب أو معاملة قاسية/لاإنسانية/مهينة (حظر مطلق).
- انتهاكات جسيمة لواجبات سلطة الاحتجاز تجاه الأشخاص المحرومين من الحرية.
- جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية عند تحقق عناصر "المنهجية/الاتساع/السياسة العامة."
- ويطرح التقرير — في سياق تراكمي — توصيف "الإهلاك البطيء" كإطار تحليلي، مع ضرورة التدقيق القضائي في عنصر القصد.

<u>مسارات مساءلة عملية</u>

- إيداع ملف منظم لدى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- تفعيل الولاية القضائية العالمية في دول تسمح تشريعاتها بذلك.
- مخاطبة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة (التعذيب/الغذاء/الصحة/الأراضي الفلسطينية) ببلاغات مدعومة بأسماء وتواريخ وبيانات طبية بعد الإفراج.
- اعتماد بروتوكول توثيق طبي-قانوني لفقدان الوزن والإغماءات والأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

حين يُقاس الزمن بالسعرات الحرارية

لم يكن الجوع، في السجون الإسرائيلية بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، نتيجةً جانبية لظرف استثنائي أو ضغط أمني عابر، بل تحوّل إلى سياسة مُدارة، تُطبَّق بوعي، وتُنفَّذ باستمرارية، وتُراقَب نتائجها على أجساد الأسرى الفلسطينيين دون أي تدخّل لوقفها. لم يعد الطعام حقًا أساسيًا، بل أصبح أداة ضبط، وعقوبة جماعية، ووسيلة لإخضاع الجسد الفلسطيني حتى حافة الانهيار.

في الزنازين المكتظة، حيث يُقاس اليوم بعدد مرات العدّ، ويُقاس الليل بطول الأرق، بات الزمن يُقاس أيضًا بالسعرات الحرارية. متى تأتي الوجبة؟ كم ستكفي؟ هل تُسحب؟ هل تُؤخَّر؟ أسئلة يومية لا تتعلّق بالرفاه، بل بالبقاء. الجوع هنا ليس إحساسًا عابرًا، بل حالة دائمة، تسبق الضرب أحيانًا، وتتلوه دائمًا، وترافق الأسير في كل تفاصيل يومه.

هذا التقرير لا يوثّق فقط نقص الطعام، بل يوثّق إدارة الجوع .يوثّق كيف حُوِّل الغذاء من حاجة بيولوجية أساسية إلى أداة سياسية، تُستخدم لإضعاف الأسرى جسديًا، وكسرهم نفسيًا، وتفكيكهم جماعيًا، ضمن منظومة عقابية شاملة.

لقد أظهرت شهادات الأسرى المحررين، من مختلف السجون والمعسكرات ومراكز الاحتجاز، أن الجوع لم يكن متساويًا في شدّته فقط، بل متشابهًا في آليته. تتكرّر الرواية نفسها بأصوات مختلفة: وجبات لا تكفي طفلًا، طعام رديء، غياب البروتين، منع الفاكهة، سحب "الكانتينا"، منع الطهي الذاتي، وربط الطعام بالسلوك والعقاب. وفي كل مرة، تكون النتيجة واحدة: فقدان سريع للوزن، هزال، دوار، إغماء، تدهور صحي طويل الأمد.

إن ما يجعل سياسة التجويع خطيرة على نحو خاص، ليس فقط أثرها الجسدي، بل طابعها الصامت. فالجوع لا يترك كدمات ظاهرة، ولا يُحدث نزيفًا فوريًا، لكنه يُنهك الجسد ببطء، ويستنزف قدرته على المقاومة، ويحوّل الاحتجاز إلى مساحة انتظار للانهيار ولهذا، فإن التجويع، في سياق الاحتجاز القسري، يُعد من أخطر أشكال التعذيب، لأنه يُمارَس يوميًا، دون حاجة إلى أدوات عنف مباشرة، وبإمكانية إنكار سياسية وقانونية عالية.

يأتي هذا التقرير في لحظة تتقاطع فيها الشهادات الفردية مع الاعترافات الرسمية والتقارير الحقوقية والإعلامية الإسرائيلية والدولية، لتشكّل معًا صورة لا يمكن تجاهلها. فالتجويع الذي وثّقته المؤسسات الفلسطينية، أكّدته أيضًا:

- تقارير صحفية إسرائيلية (هآرتس، هيئة البث، وول ستريت جورنال)

- إفادات أطباء إسرائيليين عملوا داخل منشآت احتجاز
- تقارير مكتب الدفاع العام التابع لوزارة العدل الإسرائيلية
- معطيات رسمية صادرة عن مصلحة السجون نفسها

هذه التقاطعات تُخرج القضية من إطار "ادعاءات حقوقية" إلى مستوى الوقائع المثبتة، وتفرض واجب المساءلة.

كما يأتي التقرير في ظل:

- منع زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- استمرار الإخفاء القسري لمعتقلي غزة
- غياب أي آلية رقابة مستقلة داخل السجون
- فشل القضاء الإسرائيلي في توفير حماية فعالة للأسرى

ما يجعل التوثيق ليس خيارًا، بل ضرورة قانونية وأخلاقية.

من السابع من أكتوبر: تحوّل السياسة لا تشديدها فقط

لم يبدأ القمع داخل السجون الإسرائيلية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لكنه بعد هذا التاريخ شهد تحوّلًا نوعيًا فالإجراءات التي كانت تُمارس سابقًا بشكل متقطّع أو موضعي، تحوّلت إلى سياسة عامة، شاملة، تُطبَّق على جميع الأسرى الفلسطينيين دون تمييز: إداريين، مرضى، كبار سن، نساء، أطفال، ومعتقلي غزة.

في هذا السياق، لم يكن التجويع إجراءً ثانويًا، بل جزءًا مركزيًا من منظومة انتقامية أوسع، **شملت:**

- التعذيب الجسدي
- الإهمال الطبي
- العزل
- الاكتظاظ
- الحرمان من الزيارات
- مصادرة المستلزمات الأساسية

لكن الجوع كان القاسم المشترك الأكثر حضورًا، والأشد أثرًا، والأطول زمنًا.

من الجسد إلى القانون

لا يفصل هذا التقرير بين السرد الإنساني والتحليل القانوني. فالجسد المنهك، والوزن المفقود، والمرض المتفاقم، ليست مجرد تفاصيل إنسانية، بل أدلة قانونية وفقدان ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ كيلوغرامًا من وزن الأسير خلال أشهر، ليس رقمًا، بل قرينة على سياسة متعمدة.

ومن هنا، لا يكتفي التقرير بوصف المعاناة، بل يربطها مباشرة بـ:

- اتفاقية مناهضة التعذيب
- اتفاقيات جنيف
- نظام روما الأساسي
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية
- القانون الدولي لمناهضة التمييز العنصري

ليخلص إلى أن ما جرى ويجري داخل السجون الإسرائيلية منذ ٧ أكتوبر، لا يمكن توصيفه إلا بوصفه تعذيبًا ممنهجًا، وجريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وقد يرتقي، في سياقه التراكمي، إلى إبادة بطيئة بحق جماعة قومية محمية.

أصوات لا تُختزل في أرقام

هذا التقرير مبني، أولًا وقبل كل شيء، على أصوات الأسرى أنفسهم. أصوات خرجت من الزنازين منهكة، لكنها واضحة. لم تتحدث عن "ظروف قاسية" بل عن جوع لا ينام، عن أجساد تذوب، عن خوف من الطعام بعد الإفراج، وعن إحساس دائم بانعدام الأمان.

هذه الأصوات ليست شهادات عاطفية، بل وثائق حيّة، تُحمِّل المسؤولية لمن صمّم السياسة، وأصدر القرار، ونفّذ، وصمت.

ومن هنا، فإن هذا التقرير لا يطلب تعاطفًا، بل مساءلة، ولا يوجّه نداءً أخلاقيًا فحسب، بل ملفًا قانونيًا مكتمل الأركان.

السجن كفضاء للجوع

يوميات الأسرى بين الانتظار والانهيار

لم يكن السجن، في التجربة الفلسطينية، مجرد مكان يُنتزع فيه الجسد من حريته، بل فضاء تُعاد فيه صياغة الحياة اليومية وفق منطق السيطرة. وبعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لم يعد هذا الفضاء محكومًا فقط بالبوابات الحديدية، أو الزنازين المكتظة، أو التفتيش والقمع، بل أصبح محكومًا بالجوع بوصفه عنصرًا ثابتًا في كل تفاصيل اليوم.

في هذا القسم، لا نتحدث عن الجوع بوصفه نقصًا في الطعام، بل بوصفه **بنية يومية** تُنظّم الزمن، وتعيد ترتيب العلاقات داخل الزنزانة، وتؤثر على الجسد والعقل والسلوك. فالسجن لم يعد مكانًا يُقاس فيه الوقت بعدد الأيام أو الشهور، بل بعدد الوجبات، وبكمّيتها، وبإمكانية سحبها في أي لحظة.

أولًا: كيف يبدأ اليوم؟

<u>الاستيقاظ على الجوع</u>

يصف أسرى محررون لحظة الاستيقاظ داخل الزنزانة بأنها اللحظة الأكثر قسوة في اليوم. لا يبدأ الصباح بنور، ولا بصوت، بل بإحساس ثقيل في المعدة. الجوع هنا ليس وليد الليلة الماضية فقط، بل امتداد ليوم سابق لم يُشبَع فيه الجسد.

يقول أحد الأسرى:

"كنا نستيقظ ونحن جائعون، ليس لأننا لم نأكل، بل لأن ما أكلناه لا يُحسب طعامًا."

لا يوجد إفطار بالمعنى المتعارف عليه. إن وُجد، فهو:

- قطعة أو قطعتان من الخبز
- أحيانًا يابسة
- مع مادة غذائية بالكاد تُرى (جبنة، لبنة، أو طحينة)

هذه الوجبة، وفق شهادات متعددة، لا تُعيد للجسد طاقته، ولا تمنحه قدرة على تحمّل ساعات طويلة من الجلوس القسري، أو الوقوف أثناء العدّ، أو التفتيش المتكرر.

ثانيًا: الانتظار كحالة دائمة

متى تأتي الوجبة؟

أحد أكثر عناصر التعذيب صمتًا في سياسة التجويع هو الانتظار، لا يعرف الأسير متى ستأتي الوجبة التالية، ولا إن كانت ستأتي أصلًا. هذا الغموض يحوّل اليوم إلى سلسلة من الترقّب، ويُبقي الجسد في حالة توتر دائم.

يقول أسير محرر:

"كنا ننتظر الطعام كما ننتظر الحكم... ليس لأننا جائعون فقط، بل لأن الانتظار نفسه كان عقوبة."

في كثير من الأحيان:

- تتأخر الوجبات لساعات
- أو تُقدَّم في أوقات غير منتظمة
- أو تُسحب بالكامل بذريعة "الإخلال بالنظام"

ولا يُبلَّغ الأسرى بسبب السحب، ولا بموعد التعويض. فيتحوّل الطعام من حق يومي إلى أداة تهديد.

ثالثًا: مشهد الوجبة

حين لا يكفي الطعام أسيرًا واحدًا

حين تصل الوجبة، لا ينتهي الجوع، بل يبدأ شكل آخر منه. فالكميات التي تُقدَّم، وفق عشرات الشهادات، لا تكفي لتغطية الحد الأدنى من الاحتياج الفيزيولوجي.

يصف يوسف أبو راس، الأسير المحرر من سجن نفحة، المشهد:

"الغرفة فيها ١٤ أسيرًا، والطعام الذي يُقدَّم لا يشبع أسيرًا واحدًا."

الأرز:

- أربع أو خمس ملاعق
- غير مطهو جيداً
- بلا طعم
- بلا قيمة غذائية

اللحم:

- نادر
- بكميات رمزية
- وأحيانًا غائب تمامًا لأسابيع

الفاكهة:

- ممنوعة بالكامل

الخضار:

- محدودة
- وغير طازجة

ومع إغلاق "الكانتينا" ومنع الطهي الذاتي، لم يعد لدى الأسرى أي وسيلة لتعويض هذا النقص.

رابعًا: الجوع يعيد تشكيل العلاقات داخل الزنزانة

لم يقتصر أثر الجوع على الجسد فقط، بل امتد إلى العلاقات الإنسانية داخل الغرفة. حين يصبح الطعام نادرًا، يتحوّل إلى مورد هشّ، وتبدأ الحسابات الدقيقة:

- من يأكل أولًا؟
- من يترك حصته؟
- هل نُقسّم بالتساوي أم حسب الحاجة؟

يقول أحد الأسرى:

"الجوع كان يضعنا في اختبارات أخلاقية يومية. نريد أن نتقاسم، لكن أجسادنا كانت تصرخ."

ورغم أن الحركة الأسيرة عُرفت تاريخيًا بروحها الجماعية، فإن سياسة التجويع استهدفت تحديدًا تفكيك هذا التضامن، عبر دفع الأسرى إلى مستوى البقاء البيولوجي، حيث يصبح التفكير محصورًا في الجوع لا في الجماعة.

خامسًا: الطعام كأداة إذلال

لم يكن الطعام سيئًا فقط، بل كان يُقدَّم أحيانًا بطريقة تحمل إهانة متعمدة:

- طعام بارد
- طعام غير مطهو
- تقديم الوجبة بعد ساعات طويلة من الوقوف أو التفتيش
- رمي الوجبات أو تقديمها بشكل فوضوي

يقول الأسير المحرر بلال البطش:

"لم يكن الهدف إطعامنا، بل تذكيرنا بأننا بلا قيمة".

وحين يحتج الأسرى، يكون الرد، كما وثّق عمر عساف وآخرون:

"هذه سياسة حكومية."

سادسًا: العدّ، التفتيش، والجوع المتراكم

لا يتوقف الجوع عند الوجبات. فاليوم داخل السجن مليء بمحطات إنهاك:

- عدّ صباحي
- عدّ مسائي
- تفتيش مفاجئ
- اقتحامات

كل ذلك يُنفَّذ على أجساد ضعيفة، لم تتلقَّ غذاءً كافيًا. ويؤكد أسرى محررون أنهم:

- كانوا يفقدون توازنهم أثناء الوقوف
- يشعرون بدوار شديد
- يعجزون عن التركيز

لكن أي شكوى كانت تُقابل بالتجاهل أو السخرية.

سابعًا: الجوع كخلفية دائمة للعنف

في حالات القمع والضرب، كان الجوع حاضرًا دائمًا. الجسد المنهك أقل قدرة على الاحتمال، وأكثر عرضة للإصابة. ويؤكد أسرى تعرضوا للضرب أن:

- التعافي كان أبطأ
- الألم كان أشد
- الجروح لا تلتئم

هنا، يصبح الجوع شريكًا صامتًا للعنف الجسدي.

يكشف هذا القسم أن السجن، بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، تحوّل إلى فضاء يُدار فيه الجوع بوصفه سياسة يومية. لم يكن الطعام مجرد حاجة، بل أداة:

- لضبط الزمن
- لإذلال الجسد
- لتفكيك الجماعة
- ولتهيئة الأسرى لانهيار جسدي ونفسي متدرّج

في الأقسام التالية، سينتقل التقرير من فضاء السجن إلى الجسد نفسه، ليوثّق كيف يبدأ الانهيار الفيزيائي، وكيف يتحوّل الجوع من إحساس إلى مرض.

الجسد تحت الحصار

كيف ينهار الأسير حين يُجوَّع

في السجون، لا ينهار الجسد دفعة واحدة، لا يحدث ذلك بصوت عالٍ، ولا بلحظة فاصلة. الانهيار هنا بطيء، صامت، ومتدرّج. يبدأ بإحساس بسيط بالوهن، ثم يتسلّل إلى العضلات، إلى التوازن، إلى الذاكرة، إلى القدرة على الوقوف، ثم إلى الإحساس بالذات.

في هذا القسم، نغادر فضاء الزنزانة بوصفها مكانًا، وندخل الجسد نفسه بوصفه ساحة مباشرة للجريمة .فسياسة التجويع لا تترك أثرها في المعدة فقط، بل تعيد تشكيل الجسد من الداخل، وتحوّله إلى كيان هشّ، قابل للانكسار في أي لحظة.

أولًا: الوزن... الرقم الذي يفضح الجريمة

لم يكن فقدان الوزن مجرد عرض جانبي، بل المؤشر الأوضح على ما يجري. عشرات الشهادات، من سجون مختلفة، تتقاطع عند رقم واحد :عشرات الكيلوغرامات المفقودة خلال أشهر قليلة.

أسرى دخلوا السجن بأجساد سليمة، خرجوا منه بأجساد لا تشبههم:

- من ٨٧ كغم إلى أقل من ٥٧ كغم (سامي جرادات)
- فقدان أكثر من ٣٠ كغم خلال أشهر (أحمد بكر عبد العال)
- فقدان ٢٩ كغم (عمر عساف)
- فقدان ٤٠ كغم خلال ٦ أشهر (يوسف أبو راس)
- فقدان أكثر من ٢٠ كغم (عبد الصمد اشتية، باجس البرغوثي، وآخرون)

هذه الأرقام لا تعبّر عن "نقص وزن"، بل عن **هزال قسري**، يحدث في زمن قصير، وبوتيرة لا يمكن تفسيرها إلا بالتجويع المتعمّد.

يقول أحد الأسرى:

"كنت أشعر أن جسدي يذوب. ليس كأنني أخسر وزنًا، بل كأن شيئًا يُسحب مني يوميًا."

ثانيًا: حين يتغير شكل الجسد... وتنكشف الحقيقة

لم يحتج الأسرى إلى مرايا ليروا ما يحدث. الجسد نفسه كان مرآة:

- عيون غائرة
- خدود هابطة
- عظام تبرز من تحت الجلد
- ملابس أصبحت واسعة بشكل غير طبيعي

يصف أسير محرر لحظة رؤية نفسه بعد الإفراج:

"لم أتعرف على نفسي، كنت أعرف أنني نحفت، لكن لم أكن أتصور أنني وصلت إلى هذا الشكل".

التحوّل الجسدي لم يكن تجميليًا أو شكليًا، بل دليلًا ماديًا على سياسة ممنهجة، لا يمكن إخفاؤها.

ثالثًا: الدوار، الرجفة، وفقدان السيطرة على الجسد

مع استمرار التجويع، لم يعد الجسد قادرًا على أداء وظائفه الأساسية. ظهرت أعراض متكررة في شهادات الأسرى:

- دوار دائم
- رجفة في اليدين
- ضعف في الساقين
- عدم القدرة على الوقوف طويلًا
- فقدان توازن أثناء العدّ أو التفتيش

يقول أحد الأسرى:

"كنت أقف في العدّ وأشعر أن الأرض تتحرك. كنت أخاف أن أسقط، ليس لأنني ضعيف نفسيًا، بل لأن جسدي لم يعد يحملني".

هذه الأعراض لم تكن مؤقتة، بل رافقت الأسرى يوميًا، وتفاقمت مع كل وجبة ناقصة.

رابعًا: الإغماء... حين يعلن الجسد استسلامه

في مراحل متقدمة من الهزال، بدأ الجسد ينهار علنًا. سُجّلت حالات إغماء داخل الأقسام، خصوصًا بعد:

- سحب الوجبات
- الاقتحامات
- ساعات الوقوف الطويلة

يروي أسير محرر:

"أغمي على أحدنا، فحملناه إلى الزاوية. لم يأتِ أحد. لم يُستدعَ طبيب. انتظرنا حتى استعاد وعيه وحده".

في كثير من الحالات:

- لم يُنقل الأسير إلى عيادة
- لم تُقدَّم له سوائل
- لم يُعد النظر في نظامه الغذائي

الإغماء هنا لم يكن حالة طبية طارئة، بل جزءًا من الروتين.

خامسًا: الجوع والمرض... تسريع الانهيار

بالنسبة للأسرى المرضى، كان التجويع حكمًا مضاعفًا لم تُراعَ أي أنظمة غذائية خاصة:

- مرضى القلب
- مرضى السكري
- أصحاب اضطرابات الجهاز الهضمي
- كبار السن

يقول إياد سالم أبو عصر:

"كنت أعرف أن هذا الطعام يضرني، لكن لم يكن لدي خيار. الجوع أقوى من التحذير."

سوء التغذية:

- فاقم الأمراض المزمنة
- عطّل التعافي
- جعل أي إصابة بسيطة خطرًا حقيقيًا

سادسًا: الجوع والقدرة على التفكير

لم يقتصر أثر التجويع على الجسد فقط، بل امتد إلى العقل:

- ضعف في التركيز
- تشوش ذهني
- صعوبة في التذكر
- بطء في الاستجابة

يقول أحد الأسرى:

"كنت أسمع الكلام، لكن لا أستوعبه. الجوع كان يحتل رأسي".

هذا التراجع الذهني لم يكن عرضًا نفسيًا معزولًا، بل نتيجة مباشرة لحرمان الدماغ من التغذية اللازمة.

سابعًا: الجسد كأداة إذلال

في حالات كثيرة، كان الأسرى يُجبرون على:

- الوقوف طويلًا وهم منهكون
- التفتيش المتكرر بأجساد ضعيفة
- الجلوس على الأرض لساعات

الجسد المنهك هنا يتحوّل إلى وسيلة إذلال، حيث يصبح الألم مضاعفًا، والقدرة على الاعتراض شبه معدومة.

ثامنًا: حين يتحول الجوع إلى خوف دائم

مع الوقت، لم يعد الجوع إحساسًا في المعدة فقط، بل خوفًا:

- خوف من السقوط
- خوف من الإغماء
- خوف من المرض
- خوف من الموت الصامت

يقول أحد الأسرى:

"لم أعد أخاف من الضرب بقدر ما كنت أخاف من أن جسدي يتوقف فجأة."

يكشف هذا القسم أن سياسة التجويع لم تكن مجرد تقليص للطعام، بل هجومًا مباشرًا على الجسد:

- هجوم يذيب الوزن
- يضعف العضلات
- يعطّل التوازن
- يربك العقل
- ويدفع الجسد نحو الانهيار التدريجي

الجوع هنا ليس إحساسًا، بل عملية إهلاك بطيئة، تُدار بوعي، وتُترك لتفعل فعلها دون تدخل.

غزة: الجوع داخل منظومة التعذيب الشامل

في معسكرات الاحتجاز التي خُصِّصت لمعتقلي قطاع غزة، لم يكن الجوع سياسة قائمة بذاتها، بل جزءًا من منظومة متكاملة تهدف إلى كسر الإنسان جسديًا ونفسيًا. هنا، لم يكن الأسير يواجه الجوع وحده، بل الجوع مقرونًا بالضرب، والتحقيق الميداني، والحرمان من النوم، والتقييد المستمر، والإهمال الطبي، والعزل التام عن العالم الخارجي.

يصف أسرى محررون من غزة التجربة بأنها خروج كامل من الزمن الإنساني .لا أيام واضحة، لا وجبات منتظمة، لا أسماء للأماكن، بل معسكرات بلا معالم، وساعات طويلة من الانتظار، وجسد يُستنزف ببطء.

"كنا نُترك للجوع والبرد معًا"

يروي أحد المفرج عنهم من غزة أن الطعام كان يُقدَّم أحيانًا مرة واحدة في اليوم، وأحيانًا لا يُقدَّم على الإطلاق. يقول:

"لم نكن نعرف إن كان سيأتينا طعام اليوم أم لا. الجوع كان دائمًا، والبرد كان دائمًا، ونحن مكبّلون."

لم يكن الطعام كافيًا من حيث الكمية، ولا صالحًا من حيث النوع. قطع خبز صغيرة، أرز مسلوق بلا طعم، وأحيانًا وجبة يتقاسمها عدد من المعتقلين. لم يكن هناك ماء كافٍ، ولا إمكانية لتعويض السوائل، ما جعل الجوع جفافًا مضاعفًا.

التحقيق الميداني والجوع كوسيلة إنهاك

خلال التحقيقات الميدانية، كان الجوع يُستخدم كوسيلة إنهاك قبل أي سؤال. يُترك الأسير ساعات طويلة دون طعام أو ماء، ثم يُستدعى للتحقيق وهو في حالة وهن شديد. يقول أحدهم:

"لم أعد أفرّق بين الجوع والخوف. الاثنان كانا يضغطان على صدري معًا".

هذا الإنهاك المتراكم جعل كثيرين غير قادرين على الوقوف، أو التركيز، أو حتى الكلام، وهو ما حوّل التحقيق إلى عملية سحق بطيئة.

سفيان أبو صلاح: الجوع الذي انتهى بالبتر

تتجسّد هذه المنظومة القاسية بوضوح في شهادة الأسير المحرر سفيان أبو صلاح (٤٣ عامًا) من قطاع غزة. دخل سفيان الاعتقال وهو بكامل صحته، بقدمين، دون أي أمراض مزمنة. خرج بعد الإفراج عنه بقدم واحدة.

يروي سفيان أن إصابة بسيطة في قدمه، ترافقت مع:

- سوء تغذية حاد
- ضعف في المناعة
- تجاهل طبي متعمّد

يقول:

"قدمي التهبت، وطلبت العلاج. قالوا لي انتظر. سبعة أيام وأنا أنتظر، والألم يزداد، ولا أحد ينظر إليّ."

خلال هذه الأيام، لم يُنقل إلى مستشفى، ولم يتلقَّ علاجًا. انتشر الالتهاب، وتدهورت حالته، إلى أن اتُّخذ قرار البتر. **يضيف:**

"اعتقلت بقدمين، وأفرج عني بقدم واحدة".

هذه الشهادة لا تقف عند حدود الإهمال الطبي، بل تكشف كيف أن الجوع كان عاملًا مباشرًا في تسريع التدهور الصحي، وتحويل إصابة قابلة للعلاج إلى إعاقة دائمة.

"كنا نسمع صراخهم طوال الليل"

أسرى آخرون تحدثوا عن سماع صراخ معتقلين من غزة خلال الليل، نتيجة الضرب أو الألم أو الجوع. لم يكن هناك تدخل طبي، ولا استجابة لطلبات الاستغاثة.
يقول أحدهم:

"كنا نعرف أن من يصرخ قد لا نراه في اليوم التالي."

الطبيب الإسرائيلي: اعتراف من داخل المنظومة

في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، خرجت إلى العلن شهادة طبيب إسرائيلي يعمل في مستشفى ميداني داخل منشأة احتجاز لمعتقلي غزة، وتحديدًا في معسكر "سديه تيمان ."وصف الطبيب الظروف بأنها غير متوافقة مع أي معيار صحي أو قانوني.

قال في رسالته:

"هذا الأسبوع فقط، خضع مريضان لبتر ساقيهما بسبب إصابات بدأت نتيجة التقييد. للأسف، هذا حدث روتيني".

وأوضح أن:

- المعتقلين مكبّلون من أطرافهم الأربعة
- أعينهم معصوبة
- يُطعَمون بوسائل بدائية
- لا تتوفر أدوية أو معدات طبية كافية

وأضاف:

"حتى المعتقلين الشباب والأصحّاء يفقدون الوزن خلال أسبوع أو أسبوعين فقط من الاحتجاز".

هذا الاعتراف لا يكتفي بتوصيف الجريمة، بل يكشف أن الجوع والتقييد والإهمال الطبي تعمل معًا داخل منظومة واحدة.

الإخفاء القسري: الجوع بلا شهود

يزداد خطر التجويع على معتقلي غزة في ظل جريمة الإخفاء القسري .فبعد مرور مئات الأيام على العدوان، **لا تزال سلطات الاحتلال ترفض:**

- الكشف عن أماكن احتجازهم
- تزويد المؤسسات الحقوقية بأي معلومات
- السماح بالزيارات

في هذا الفراغ، يصبح الجوع جريمة بلا رقابة، والموت احتمالًا مفتوحًا.

أرقام تفضح الكارثة

وفق معطيات موثقة:

- استُشهد عشرات المعتقلين من غزة داخل مراكز الاحتجاز
- عُرف منهم عدد محدود فقط
- **معظم الوفيات وقعت في:**
  - "سديه تيمان"

- "عناتوت"

وهذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي للكارثة، في ظل استمرار الإخفاء القسري.

في معسكرات احتجاز غزة، لم يكن الجوع سياسة مستقلة، بل جزءًا من معمار تعذيب كامل .جسد يُجوَّع، ويُقيَّد، ويُضرَب، ويُترك بلا علاج، ثم يُسأل: لماذا انهار؟

هذه ليست ظروف احتجاز قاسية، بل إدارة مقصودة للألم، حيث يُستخدم الجوع لتسريع الانهيار، وتحويل الإنسان إلى جسد ضعيف، صامت، قابل للكسر.

الجوع كعقوبة جماعية

حين يُعاقَب الجميع... بلا ذنب

الأطفال والنساء والمرضى: انتهاك مركّب للحماية الخاصة

في السجون الإسرائيلية بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لم يكن الجوع مجرد وسيلة ضغط عابرة، بل تحوّل إلى **عقوبة جماعية شاملة**، لا تميّز بين رجل وامرأة، ولا بين بالغ وطفل، ولا بين صحيح ومريض. سياسة واحدة، تُطبّق بلا استثناء، وتُدار بعقلية واحدة: كسر الإنسان عبر جسده.

لم تُستخدم هذه السياسة لمعاقبة "مخالفة" محددة، بل لمعاقبة الوجود نفسه. وجود الأسير كأسير، والأسيرة كأسيرة، والطفل كطفل فلسطيني.

إن تجويع الأطفال الأسرى، أو إخضاعهم لوجبات غير كافية وغير منتظمة، مع ما يرافق ذلك من فقدان وزن واضطرابات نوم ونوبات بكاء وقلق مرتبط بالطعام، يشكّل انتهاكًا جسيمًا لاتفاقية حقوق الطفل، ويهدد نموهم الجسدي والنفسي على المدى الطويل.

كما أن حرمان الأسيرات الحوامل من تغذية إضافية أو مكملات غذائية، وإخضاعهن لنفس سياسة تقليص الطعام المفروضة على الجميع، لا يمسّ

صحة الأسيرة فحسب، بل يشكّل **تهديدًا مزدوجًا للحياة**، يمتد إلى الجنين نفسه.

أما بالنسبة لمرضى السكري والأمراض المزمنة، فإن عدم انتظام الوجبات وغياب الغذاء العلاجي يحوّل الجوع إلى خطر مباشر على الحياة، ويُخرج الانتهاك من إطار الإهمال إلى **التعريض المتعمد للخطر**.

أولًا: العقوبة الجماعية... حين يصبح الجوع لغة السلطة

تُجمع شهادات الأسرى والأسيرات من مختلف السجون على نمط متكرر:

- خطأ فردي (أو ذريعة أمنية عامة)
- ردّ جماعي
- سحب الطعام عن كامل القسم

لا تحقيق، لا مساءلة، لا تحديد مسؤولية. الجميع يُعاقَب، والجميع يجوع.

يقول أحد الأسرى:

"لم نكن نعرف من أخطأ... لكننا كنا نعرف أننا سنجوع جميعًا."

بهذا المعنى، لم يكن الجوع موجّهًا إلى فرد، بل إلى الجماعة، لتحطيم أي شكل من أشكال التضامن الداخلي، ولتحويل كل أسير إلى مراقب لجوعه وجوع غيره.

ثانيًا: الأسيرات... الجوع مضاعف داخل أجساد منهكة

بالنسبة للأسيرات الفلسطينيات، لم يكن التجويع مجرد نقص في الطعام، بل انتهاكًا مركّبًا يتقاطع فيه الجوع مع:

- النوع الاجتماعي
- الخصوصية الجسدية
- الوضع الصحي
- والحمل

<u>الأسيرات الحوامل</u>

تشير شهادات ومحاضر محامين إلى أن الأسيرات الحوامل:

- لم يحصلن على أي غذاء خاص
- لم تُقدَّم لهن وجبات إضافية
- حُرمن من الفيتامينات والمكمّلات
- وتعرّضن لنفس سياسة تقليص الطعام المفروضة على الجميع

تقول إحدى الأسيرات المحررات:

"كنت أحمل طفلي وأشعر أن جسدي لا يكفيه... لا لي ولا له".

الجوع هنا لا يصيب الأسيرة وحدها، بل يمتد إلى الجنين، ما يجعل السياسة تهديدًا مزدوجًا للحياة.

الأسيرات المرضى

الأسيرات اللواتي يعانين من:

- فقر الدم
- أمراض مزمنة
- اضطرابات هرمونية

تعرضن لانهيار صحي متسارع نتيجة سوء التغذية، دون أي استجابة طبية حقيقية.

ثالثًا: الأطفال الأسرى... الجوع في جسد لم يكتمل نموه

الأطفال الفلسطينيون المعتقلون كانوا من أكثر الفئات هشاشة أمام سياسة التجويع.

لم تُراعَ أعمارهم، ولا احتياجاتهم الغذائية، ولا كونهم في مرحلة نمو جسدي وعقلي. الطفل كان يتلقى:

- نفس كمية الطعام
- بنفس الرداءة
- وفي نفس الظروف القاسية

آثار الجوع على الأطفال

وفق إفادات طبية وحقوقية:

- فقدان وزن حاد
- دوار دائم
- ضعف في التركيز
- اضطرابات نوم
- نوبات بكاء مفاجئة
- قلق شديد مرتبط بالطعام

الجوع هنا لا يؤلم المعدة فقط، بل يترك أثرًا طويل الأمد على النمو النفسي والجسدي.

شهادات حيّة: الجوع حين ينهش طفولة لم تكتمل

■محمد دار الديك (قاصر وقت الاعتقال – ١٩ عامًا)

بلدة كفر نعمة – غرب رام الله
مكان الاحتجاز: مركز توقيف عتصيون / سجون الاحتلال

لم يكن محمد دار الديك قد بلغ سن الرشد القانوني حين اعتقلته قوات الاحتلال، لكنه في السجن لم يُعامل كطفل، ولا حتى كإنسان.
خلال أشهر اعتقاله، فقد أكثر من ٢٢ كيلوغرامًا من وزنه، في مرحلة عمرية كان جسده فيها لا يزال في طور النمو الجسدي والنفسي.

يقول محمد بعد الإفراج عنه:

"كنت أبكي أحيانًا بدون سبب... فقط لأنني جائع".

لم يكن البكاء ناتجًا عن خوف لحظي، بل عن جوع متراكم. جوع لا يترك مجالًا للنسيان.
يتحدث محمد عن أيام كان يحصل فيها على قطعة خبز واحدة فقط، دون أي مراعاة لكونه طفلًا، أو لحاجته الغذائية المضاعفة مقارنة بالبالغين.

الجوع بالنسبة له لم يكن إحساسًا في المعدة فقط، بل حالة نفسية:

- نوبات بكاء مفاجئة
- اضطرابات في النوم

- شعور دائم بالوهن
- فقدان التركيز

ويؤكد محاموه أن سوء التغذية فاقم آثار الضرب والاعتداءات التي تعرض لها، وأخّر تعافيه الجسدي.

قصة محمد دار الديك ليست استثناءً، بل نموذجًا لما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون داخل منظومة احتجاز لا تعترف بالطفولة، ولا تميّز بين جسد صغير وجسد بالغ.

رابعًا: مرضى السكري... الجوع كخطر مباشر على الحياة

من أخطر وجوه سياسة التجويع ما تعرّض له الأسرى المصابون بمرض السكري، سواء من:

- النوع الأول
- أو النوع الثاني

هؤلاء الأسرى يحتاجون إلى:

- وجبات منتظمة
- توقيت دقيق للطعام
- توازن بين الغذاء والدواء

لكن الواقع كان معاكسًا تمامًا.

شهادات مرضى السكري

🔷يوسف أبو راس – الخليل

مكان الاحتجاز :سجن نفحة
الحالة الصحية :مريض سكري

فقد يوسف نحو **٤٠ كيلوغرامًا** خلال ٦ أشهر.

"الطعام لم يكن يأتي في وقت ثابت... وأحيانًا لا يأتي."

تعرض إلى:

- هبوط حاد في السكر
- دوار شديد
- نوبات إغماء

دون قياس السكر أو تعديل العلاج.

"كنت أخاف أن أموت وأنا جائع".

خامسًا: الجوع بعد الاقتحام... العقوبة التي تُكمل العنف

في كثير من الأقسام، كان الجوع يأتي بعد الاقتحام .بعد الضرب، والتفتيش، والإهانات، يُسحب الطعام أو يُقلَّص.

يقول أسير محرر:

"كأنهم يريدون أن يقولوا: لم ننتهِ بعد. الجوع هو المرحلة التالية."

بالنسبة للمرضى، الأطفال، والأسيرات، كان هذا يعني:

- جسدًا منهكًا
- بلا غذاء
- بلا علاج
- وبلا قدرة على المقاومة

سادسًا: رمضان... حين يُفرَّغ الزمن من معناه

في شهر رمضان، لم تُراعَ:

- مواعيد الصيام
- خصوصية الإفطار والسحور
- احتياجات المرضى
- ولا الأطفال

تقول شهادات متعددة إن:

- وجبة الإفطار كانت شحيحة جدًا

- السحور بالكاد يُذكر
- مرضى السكري لم يحصلوا على أي تعديل غذائي

يصف عمر عساف ذلك بقوله:

"لم يكن إفطارًا... كان تذكيرًا بالجوع".

ما تكشفه هذه الشهادات، خصوصًا حين نضع الأسيرات، الحوامل، الأطفال، ومرضى السكري في قلب الصورة، هو أن سياسة التجويع لم تكن:

- عشوائية
- ولا محايدة
- ولا مؤقتة

بل كانت عقوبة جماعية ممنهجة، تُطبّق بوعي كامل بتأثيرها الكارثي، وتستهدف الفئات الأضعف دون أي استثناء.

الجوع هنا:

- أداة ضبط
- أداة إذلال
- وأداة كسر بطيء

وهو ما يجعل هذه السياسة، في جوهرها، جريمة مركّبة بحق الكرامة والحياة معًا.

لم يكن الجوع رواية عامة، بل تجربة شخصية عاشها كل أسير بأسلوبه الخاص. لكل جسد حكايته، ولكل اسم أثره.

🔷**سامي جرادات (٥٧ عامًا) – جنين**

فقدان الوزن: من ٨٧ كغم إلى أقل من ٥٧ كغم

قال:

“ما واجهناه بعد ٧ أكتوبر لم نشهده في عشرات السنين”.

🔷أحمد بكر خليل عبد العال (٤٠ عامًا) – صحفي فلسطيني

أماكن الاحتجاز: سديه تيمان – عسقلان – سجن عوفر

يقول أحمد:

"لم أكن أعرف أن الجوع يمكن أن يؤلم إلى هذا الحد. ليس ألم المعدة فقط، بل ألم الإهانة".

يروي أن يومه كان يبدأ بالجوع وينتهي به، وأن الوجبة الصباحية لم تكن تتجاوز قطعتين صغيرتين من الخبز اليابس وقطعة جبنة بالكاد تُرى. ومع مرور الأسابيع، بدأ يفقد السيطرة على جسده:

- دوار دائم
- رجفة في اليدين
- ضعف شديد في الوقوف

خسر أحمد أكثر من **٣٠ كيلوغرامًا** خلال أشهر قليلة.

"كنت أشعر أن جسدي يذوب... لم أعد أملك طاقة للغضب ولا حتى للكلام".

🔷حازم سالم محمد السموني (٤٦ عامًا) – غزة

مدة الاعتقال ١٥ :شهرًا
أماكن الاحتجاز :سديه تيمان – سجن عوفر

يصف حازم الطعام بأنه أداة عقاب أكثر منه حقًا إنسانيًا:

"كنا ننتظر الطعام كما ينتظر المحكوم عليه حكمه."

في أيام كثيرة:

- تأخرت الوجبات لساعات
- أو سُحبت بالكامل بعد اقتحام الأقسام

في إحدى المرات، حُرم الأسرى من وجبة كاملة، وأغمي على عدد منهم دون أي تدخل طبي.

"الجوع لم يكن وحده... كان دائمًا يأتي بعد الضرب."

🔷**إياد سالم أبو عصر – موظف جامعي – غزة**

مكان الاحتجاز : سجن عوفر

إياد كان يعاني من مرض مزمن قبل اعتقاله. الجوع بالنسبة له لم يكن شعورًا عابرًا، بل خطرًا يوميًا:

"كنت أحتاج لطعام خاص، لكنهم كانوا يعطونني نفس ما يعطونه للجميع... أو أقل".

مع سوء التغذية:

- تدهورت حالته الصحية
- أصيب بخفقان قلب
- ضعف شديد في التركيز

وعندما طلب المساعدة الطبية، كان الرد التجاهل.

"كنت أشعر أنني أعاقَب لأنني مريض."

متابعة بعد الإفراج

يؤكد إياد أن الجوع لم ينتهِ بخروجه من السجن.
حتى بعد الإفراج، كان يتناول الطعام دون أن يشعر بالشبع.
جسده لم يعد يتفاعل بشكل طبيعي.

"كنت آكل ببطء، وأخاف أن ينفد الطعام".

ويضيف: "الجوع بقي في داخلي. لم يكن جوع معدة فقط، بل جوع أمان".

🔷**تحدث بلال البطش عن الجوع بوصفه:**

- عقوبة جماعية
- أداة إذلال
- وسيلة لإضعاف الأسرى نفسيًا

وأشار إلى أن الجوع: "كان يسبق الضرب أحيانًا، ويتبعه دائمًا."

خلاصة توثيقية

إن إدراج هذه الشهادات **بالأسماء الكاملة** يثبت أن:

- الجوع لم يكن ادعاءً عامًا
- ولا رواية إعلامية
- بل واقعًا جسديًا موثقًا عاشه أشخاص محددون

هذه الأسماء ليست أرقامًا، بل أدلة حيّة، تُقيم صلة مباشرة بين:

- القرار السياسي
- والتنفيذ الميداني
- والنتيجة الجسدية الكارثية

أسماء بعض الأسرى المتضررين من سياسة التجويع

م	الاسم الكامل	العمر	المدينة	السجن / مكان الاحتجاز	فقدان الوزن التقريبي	الوضع الصحى / الملاحظات
١	أحمد بكر عبد العال	٤٠	غزة	سديه تيمان – عسقلان – عوفر	أكثر من ٣٠ كغم	صحفي، دوار دائم، رجفة، هزال شديد
٢	حازم سالم السموني	٤٦	غزة	سديه تيمان – عوفر	أكثر من ٢٥ كغم	حرمان متكرر من الطعام، إغماءات
٣	إياد سالم أبو عصر	-	غزة	سجن عوفر	أكثر من ٢٠ كغم	مريض مزمن، خفقان قلب، ضعف شديد
٤	عمر عساف	٧٤	رام الله	عتصيون	٢٩ كغم	مسن، ضعف عام، إرهاق حاد
٥	يوسف أبو راس	-	الخليل	سجن نفحة	نحو ٤٠ كغم	مريض سكري، نوبات هبوط، إغماء
٦	سامي جرادات	٥٧	جنين	عدة سجون	من ٨٧ إلى أقل من ٥٧ كغم	دوار دائم، فقدان تركيز
٧	عبد الصمد اشتية	٣٢	نابلس	اعتقال إداري	أكثر من ٢٠ كغم	كسور في الفك والضلع، سوء تغذية
٨	باجس برغوثي	٢٦	رام الله	اعتقال إداري	أكثر من ٢٠ كغم	اعتداءات جسدية، ضعف عام
٩	أحمد جرابعة	٣٣	رام الله	اعتقال إداري	أكثر من ٢٠ كغم	سوء تغذية حاد
١٠	معتصم المصرى	-	القدس	سجون متعددة	فقدان واضح	تغيّر حاد في الملامح
١١	سفيان أبو صلاح	٤٣	غزة	سديه تيمان	فقدان حاد + بتر	بتر ساق نتيجة إهمال + تجويع

ملاحظات تحليلية مرافقة للجدول

١. اتساع النطاق العمري يثبت غياب أي تمييز إنساني.

٢. تقارب نسب فقدان الوزن يدل على سياسة موحدة لا حالات فردية.

٣. وجود مرضى دون تغذية خاصة يرقى إلى تعريض متعمد للحياة للخطر.

٤. تكرار السجون والمراكز يثبت الطابع المنهجي والسياسي للانتهاك.

من السابع من أكتوبر: حين تحوّل الجوع إلى سياسة دولة

لم يبدأ القمع في السجون الإسرائيلية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لكن هذا التاريخ كان نقطة انعطافٍ حاسمة جعلت السجن يدخل طورًا جديدًا: طور تُدار فيه الحياة اليومية للأسرى الفلسطينيين بمنطق "الإهلاك المتدرّج". لم تعد الزنزانة مجرد مساحة احتجاز، بل أصبحت مساحة اختبار لحدود الجسد: كم يستطيع أن يتحمّل قبل أن ينهار؟ وكم يمكن تقليص الطعام قبل أن يصبح الجوع نفسه أداة حكم؟

في الأشهر التي تلت السابع من أكتوبر، تكرّرت رواية واحدة بأصوات مختلفة، من سجون متعددة، ومن أسرى لم يجمعهم تنظيم أو منطقة واحدة : الطعام لم يعد حقًا؛ صار سلاحًا .كان الجوع هو الخلفية الدائمة لكل شيء للعدّ الصباحي، للتفتيش، للقمع، للوقوف الإجباري، ولليالي الأرق. وحين تخرج شهادة من عوفر، وتأتي أخرى من نفحة، وثالثة من مجدو، ثم تتطابق مع روايات معتقلي غزة في سديه تيمان، يصبح من الصعب—بل من المستحيل—تفسير الأمر كخلل إداري أو ضغط اكتظاظ. نحن أمام نمط متكرر، قابل للرصد، ومرسوم الحدود سياسة.

لم يكن التحول مجرد تقليصٍ عابر للوجبات، بل إعادة هندسة كاملة لمصادر الغذاء داخل السجن. أُغلِقت "الكانتينا"، وصودرت المواد الغذائية المتبقية، ومُنع الطهي الذاتي، وفُرضت قوائم طعام دنيا لا تراعي المرضى ولا كبار السن ولا الفئات الأكثر هشاشة.

ثم جاءت المرحلة الأكثر قسوة: ربط الطعام بالعقاب. لم يعد الأسير يعرف إن كانت وجبته ستأتي في وقتها، أو ستتأخر لساعات، أو ستُسحب بالكامل بذريعة "الإخلال بالنظام". وفي كثير من الأقسام، كان الاقتحام ينتهي دائمًا بعقوبة إضافية لا تحتاج إلى هراوة :سحب الوجبة.

هذا التحوّل لم يترك مجالًا للبس. فالأجساد نفسها بدأت تُقدّم الشهادة بدل الكلمات. الأوزان التي كانت تُفقد خلال سنوات، صارت تُفقد خلال أشهر: عشرون كيلوغرامًا، ثلاثون، أربعون، وأحيانًا أكثر. عمر عساف (٧٤ عامًا) خرج وهو يصف السجون بأنها "**مسالخ بشرية**" بعد أن فقد ٢٩ كغم. يوسف أبو راس خسر نحو ٤٠ كغم خلال ستة أشهر. أحمد بكر خليل عبد العال يقول إنه فقد أكثر من ٣٠ كغم خلال أشهر قليلة، حتى صار الدوار والرجفة جزءًا من يومه. وحين يقول أسير: "لم أكن أعرف أن الجوع يمكن أن يؤلم إلى هذا الحد... ليس ألم المعدة فقط، بل ألم الإهانة—"فهو لا يصف طعامًا رديئًا، بل يصف فلسفة إذلال تُدار عبر الطعام.

لكن أخطر ما في التحول بعد ٧ أكتوبر أنه لم يقتصر على فئة داخل السجون؛ بل طال الجميع: أسرى إداريون بلا تهمة، مرضى مزمنون، مسنون، أطفال، وأسيرات. وهنا يصبح الجوع أكثر من عقوبة يصبح عقوبة جماعية .فحين يُعاقَب القسم كله بسحب الطعام، لا يعود الحديث عن تدبير انضباطي بل عن هندسة جوعٍ جماعي تُقصد لإنتاج الانهيارجسديًا ونفسيًا وسلوكيًا. والجوع، في هذه المنظومة، لا يأتي وحده؛ بل يأتي مقرونًا ببيئة تُسارع الانهيار اكتظاظ شديد، غياب للنظافة والصابون، تفشي الجرب، حرمان من الرعاية الطبية، ومنع الزيارات والرقابة المستقلة.

ولأن كل سياسة تحتاج إلى غطاء، جرى تسويقها علنًا بوصفها ردعًا هذا الوصف ليس تفصيلًا لغويًا؛ إنه مفتاح قانوني بالغ الخطورة، لأنه يكشف القصد حين يُقدَّم تقليص الطعام باعتباره ردعًا، فهذا اعتراف بأن التجويع ليس نتيجة ظرف، بل وسيلة مقصودة لإخضاع الأسرى. ومع القصد يتحول الفعل من سوء معاملة إلى تعذيب بالمعنى القانوني ألم ومعاناة شديدان يُلحقان عمدًا بقصد العقاب والإكراه والإذلال، وبعلم وموافقة سلطات رسمية.

وفي قلب هذه السياسة تقف الحقيقة الأشد وضوحًا الغذاء نُزع من كونه احتياجًا إنسانيًا، وأعيد تعريفه كامتياز تُقرره السلطة .ما ترويه الشهادات عن قطع خبز يابسة، وأرز غير مطهو، وغياب البروتين والفاكهة، ليس فقط وصفًا لسوء التغذية؛ بل وصف لقرارٍ عملي إبقاء الجسد حيًا بالكاد، دون قدرة على التعافي أو المقاومة. وهذه ليست قسوة فقط؛ إنها منهج لإنتاج الهزال بوصفه نتيجة متوقعة، ثم مراقبة هذه النتيجة تتكرر—يوميًا—حتى تصبح طبيعة السجن الجديدة.

إن هذا الجزء من التقرير يضع الأساس لفهمٍ جوهري ما بعد ٧ أكتوبر لم يكن تشديدًا داخل السجون، بل تحوّلًا في وظيفة السجن نفسه .لم يعد الهدف

السيطرة على الأسير فحسب، بل السيطرة على جسده من الداخل عبر السعرات، عبر نقص الطعام، عبر توقيت الوجبة، عبر الخوف من السحب، وعبر تحويل الجوع إلى حضور دائم يسبق العنف ويتلوه ويستمر بعده.

من القرار إلى الزنزانة: كيف تُدار سياسة التجويع مؤسسيًا

إذا كان الجوع هو النتيجة الظاهرة، فإن ما يقف خلفه هو منظومة كاملة من القرارات والتعليمات والممارسات اليومية. فالتجويع، كما تثبته الشهادات المتقاطعة، لم يكن فعلًا فرديًا لسجّان، ولا اجتهادًا محليًا لإدارة سجن بعينه، بل سياسة مركزية انتقلت من المستوى السياسي إلى الإداري، ثم تسرّبت إلى تفاصيل الحياة اليومية داخل الأقسام.

أولًا: من الخطاب السياسي إلى التعليمات التنفيذية

منذ الأيام الأولى التي تلت السابع من تشرين الأول/أكتوبر، خرجت تصريحات علنية من وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، تفاخر فيها بتقليص ظروف الرفاه للأسرى الفلسطينيين، وعلى رأسها:

- إغلاق "الكانتينا"
- منع إدخال المواد الغذائية
- تقليص وجبات الطعام
- منع الطهي الذاتي

هذه التصريحات لم تكن رمزية أو إعلامية فقط، بل شكّلت إطارًا سياسيًا مبرِّرًا لإجراءات عملية داخل مصلحة السجون. وحين يُقدَّم تقليص الغذاء علنًا باعتباره ردعًا"، فإن الرسالة إلى الأجهزة التنفيذية تكون واضحة :التشديد مطلوب، والتراجع غير مرغوب.

ثانيًا: مصلحة السجون كحلقة تنفيذ مركزية

بحسب ما وثّقته:

- صحيفة هآرتس العبرية
- مكتب الدفاع العام التابع لوزارة العدل الإسرائيلية
- إفادات محامين زاروا السجون

فإن مصلحة السجون الإسرائيلية:

- أخفت معلومات حول الكميات الفعلية للطعام
- قدّمت بيانات غير دقيقة حول تحسين الوجبات
- تجاهلت التحذيرات القانونية الداخلية من تجاوز الحد الأدنى المسموح به دوليًا

وتشير هذه المعطيات إلى أن التجويع لم يكن فقط نتيجة ضغط اكتظاظ أو نقص موارد، بل سياسة جرى إدارتها والتحكم في معلوماتها، **بما في ذلك:**

- ما يُعلَن للمحاكم
- ما يُبلّغ للجهات الرقابية
- وما يُنفّذ فعليًا داخل الأقسام

ثالثًا: التعليمات غير المكتوبة... حين يصبح الجوع روتينًا

في شهادات متعددة، يرد توصيف متكرر من الأسرى:

"لم يكن السجّان يشرح، كان يقول: هذه تعليمات."

هذا النمط يكشف عن وجود تعليمات:

- لا تُبلّغ للأسرى كتابيًا
- لا تُناقش
- ولا تُبرَّر

لكنها تُنفّذ بدقة، وبالطريقة نفسها في سجون مختلفة:

- تأخير الوجبات

- تقليص الكميات
- سحب الطعام بعد الاقتحامات
- تجاهل الحالات الطبية

وحين تتكرر الممارسة نفسها في:

- عوفر
- نفحة
- مجدو
- عتصيون
- سديه تيمان

فإن ذلك يثبت الطابع الممنهج والمتناسق، لا الفردي أو العشوائي.

<u>رابعًا: الطعام كأداة ضبط وانضباط</u>

داخل الأقسام، لم يُستخدم الطعام فقط لتقليص السعرات، بل كأداة لضبط السلوك:

- التزام مقابل عدم سحب الوجبة
- صمت مقابل تأخير أقل
- عقاب جماعي عند أي احتجاج

بهذا المعنى، تحوّل الطعام إلى:

- وسيلة ابتزاز
- وأداة إخضاع
- وآلية عقاب جماعي

وهو ما يتطابق قانونيًا مع تعريف العقوبة الجماعية المحظورة صراحة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

<u>خامسًا: الفئات الأكثر هشاشة... خارج أي اعتبار</u>

ما يفضح الطابع الإجرامي للسياسة أكثر هو غياب أي استثناءات إنسانية:

- مرضى السكري لم يحصلوا على وجبات منتظمة
- مرضى القلب لم تُراعَ حالتهم
- الأسيرات الحوامل لم يُمنحن تغذية إضافية
- الأطفال تلقّوا نفس الكميات الرديئة

هذا الغياب التام للتمييز الإنساني يدل على أن:

السياسة صُمِّمت لتكون شاملة، لا علاجية، ولا قابلة للتكييف.

وهو ما يحوّل التجويع من إجراء إداري إلى تعريض متعمد للحياة للخطر.

سادسًا: الصمت المؤسسي كجزء من الجريمة

رغم:

- حالات الإغماء
- فقدان الوزن الحاد
- الشكاوى المتكررة
- التقارير الطبية الداخلية

لم تُسجّل أي:

- مراجعة جدية للسياسة
- محاسبة داخلية
- أو تصحيح ممنهج

بل على العكس، استمر التنفيذ، واستمر التبرير، واستمر الإنكار. وهذا الصمت لا يُعد حياداً، بل مشاركة غير مباشرة في الجريمة.

يكشف هذا الجزء أن سياسة التجويع:

١. بدأت بخطاب سياسي صريح
٢. تُرجمت إلى تعليمات تنفيذية
٣. نُفّذت عبر مصلحة السجون
٤. تجسّدت في ممارسات يومية موحّدة
٥. استهدفت الجميع دون استثناء
٦. واستمرّت رغم المعرفة بنتائجها الكارثية

التعقيب القانوني

سياسة التجويع بحق الأسرى الفلسطينيين: توصيف قانوني ومسؤولية دولية

أولًا: التجويع كتعذيب محظور حظرًا مطلقًا

تُظهر الشهادات الموثقة في أن ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون لا يندرج ضمن "سوء ظروف احتجاز" أو "قصور إداري"، بل يشكّل **تعذيبًا ممنهجًا** وفق التعريف الوارد في القانون الدولي.

تنص اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) في المادة (١) على أن التعذيب هو:

"أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم نفسيًا، يُلحق عمدًا بشخص ما بقصد العقاب أو التخويف أو الإكراه، عندما يكون ذلك بعلم أو بموافقة موظف رسمي"

وتؤكد الشهادات أن:

- الجوع فُرض عمدًا
- استُخدم كأداة عقاب وضبط
- نُفّذ بعلم وموافقة سلطات السجون والوزير المسؤول

وهو ما ينطبق تمامًا على تعريف التعذيب، خاصة عندما يقترن الجوع بـ:

- الإذلال
- الحرمان من العلاج
- التهديد وسحب الوجبات
- إلحاق أذى نفسي طويل الأمد

وبذلك، فإن سياسة التجويع تشكّل **انتهاكًا جسيمًا للمادة (٢)** من الاتفاقية، التي تحظر التعذيب حظرًا مطلقًا دون أي استثناء، بما في ذلك "الظروف الأمنية" أو "حالة الحرب."

ثانيًا: التجويع كمعاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة

حتى في الحد الأدنى، فإن التجويع الموصوف في الشهادات يشكّل **معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة**، المحظورة بموجب:

- **المادة (٧)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR)
- **المادة (١٠)** من العهد ذاته، التي تلزم بمعاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم كرامتهم

وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مرارًا أن:

"الحرمان من الغذاء الكافي، أو تقديم طعام غير مناسب صحيًا، يشكّل انتهاكًا مباشرًا للمادتين ٧ و١٠".

وتبيّن الشهادات أن الطعام:

- غير كافٍ كمًا
- غير مناسب نوعًا
- لا يراعي المرضى أو كبار السن
- يُستخدم كوسيلة إذلال

ما يجعل الانتهاك مستمرًا ومنهجيًا.

ثالثًا: انتهاك اتفاقيات جنيف (القانون الدولي الإنساني)

بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تلتزم الدولة القائمة بالاحتلال بما يلي:

- **المادة (٢٧)** : احترام كرامة الأشخاص المحميين
- **المادة (٥٥)** : ضمان الإمدادات الغذائية للسكان المحتجزين
- **المادة (٧٦)** : توفير ظروف إنسانية للمعتقلين

كما تنص **المادة (١٤٧)** من الاتفاقية ذاتها على أن:

"المعاملة اللاإنسانية والتسبب في آلام شديدة" تُعدّ انتهاكات جسيمة.

إن تقليص الطعام إلى ما دون الحد الأدنى، وحرمان الأسرى من الغذاء الكافي عمدًا، وتجاهل الحالات الصحية، يشكّل انتهاكًا جسيمًا يرتّب مسؤولية جنائية دولية.

رابعًا: قواعد نيلسون مانديلا والواجب الإيجابي بتوفير الغذاء

تؤكد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) أن توفير غذاء كافٍ من حيث الكمية، والنوعية، والانتظام هو واجب قانوني مباشر على سلطة الاحتجاز، وليس امتيازًا أو عنصر "رفاه". ويشمل هذا الواجب مراعاة الاحتياجات الصحية الخاصة، ولا سيما للأطفال، والنساء الحوامل، والمرضى، وكبار السن.

إن الوقائع الموثقة في هذا التقرير — من تقليص الطعام، ورداءة نوعيته، وربطه بالعقاب، وحرمان الفئات الهشة من أي تكييف غذائي — تمثل انتهاكًا صريحًا للحد الأدنى الدولي لمعاملة المحتجزين، وتؤكد أن ما يجري ليس خللًا إداريًا، بل تقويضًا ممنهجًا لأسس الاحتجاز الإنساني.

خامسًا: التجويع كجريمة حرب

يُصنّف **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** في المادة (٨) التجويع المتعمد للأشخاص المحميين على أنه **جريمة حرب**، عندما يُستخدم كوسيلة لمعاقبتهم أو إخضاعهم.

وتتوافر في الحالة الفلسطينية العناصر التالية:

- فعل مادي: تقليص الطعام، سحبه، سوء نوعيته
- قصد جنائي: معلن على لسان المسؤولين
- سياق نزاع مسلح واحتلال عسكري
- ضحايا محميون (أسرى ومعتقلون فلسطينيون)

وبالتالي، فإن سياسة التجويع ترقى بوضوح إلى جريمة حرب مكتملة الأركان.

سادسًا: التجويع كجريمة ضد الإنسانية

تُظهر المعطيات أن التجويع:

- لم يكن حادثًا فرديًا
- لم يقتصر على سجن واحد

- استهدف آلاف الأسرى
- نُفّذ ضمن سياسة عامة للدولة

وبموجب المادة (٧) من نظام روما، فإن:

"التعذيب، والأفعال اللاإنسانية التي تسبب معاناة شديدة، عندما تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين"، تُعدّ جرائم ضد الإنسانية.

وتشير الشهادات إلى أن:

- الجوع سياسة شاملة
- تطبّق على أساس قومي (الفلسطينيون)
- تهدف إلى الإخضاع وكسر الإرادة

ما يفتح الباب لتوصيفها كجريمة ضد الإنسانية.

سابعًا: المسؤولية القانونية الفردية والمؤسسية

تترتب المسؤولية القانونية على:

١. مصلحة السجون الإسرائيلية
٢. القيادات الإدارية والأمنية
٣. وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير
٤. كل من أصدر أو نفّذ أو تستّر على هذه السياسات

ولا تُعفي الأوامر العليا أو الذرائع الأمنية أي طرف من المسؤولية، وفق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

خلاصة قانونية

استنادًا إلى الشهادات الحية، والمعايير القانونية الدولية، فإن سياسة التجويع بحق الأسرى الفلسطينيين منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ تشكّل:

- **تعذيبًا محظورًا**
- **معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة**

- انتهاكًا جسيمًا لاتفاقيات جنيف
- جريمة حرب
- وقد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية

التجويع كأداة للإبادة البطيئة

المسؤولية الجنائية والسياسية لإيتمار بن غفير

أولًا: من التعذيب إلى الإبادة البطيئة

لا يمكن فهم سياسة التجويع التي فُرضت على الأسرى الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ بوصفها مجرد تصعيد عقابي أو إجراء أمني استثنائي. فحجم الانتهاك، واتساع نطاقه، واستمراريته، والآثار الجسدية والنفسية العميقة التي خلّفها، تكشف جميعها عن نمط إهلاكي تدريجي يهدف إلى إنهاك الأسرى جسديًا ونفسيًا، وإبقائهم في حالة تدهور دائم قد تنتهي بالموت، دون إطلاق رصاصة واحدة.

هذا النمط ينسجم مع ما يُعرف في الفقه القانوني والحقوقي بـ "**الإبادة البطيئة**"، أي استخدام وسائل غير مباشرة، لكنها ممنهجة، لإهلاك جماعة مستهدفة عبر:

- التجويع
- الإهمال الطبي
- الإذلال المستمر
- تدمير القدرة الجسدية على البقاء

وفي هذا السياق، لا يُقاس الفعل فقط بعدد الوفيات الفورية، بل بـ سلسلة الأضرار التراكمية المتعمّدة التي تُلحق بالجسد الإنساني حتى يصل إلى حافة الانهيار.

ثانيًا: الإبادة البطيئة في القانون الدولي

تنص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (١٩٤٨) في المادة (٢) على أن الإبادة تشمل:

"إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا".

ويُجمع فقهاء القانون الدولي على أن:

- التجويع
- الحرمان المنهجي من الغذاء والعلاج
- الإبقاء على جماعة بشرية في حالة ضعف دائم

كلها تدخل ضمن "الظروف المعيشية المدمِّرة" إذا توافرت النية والطابع المنهجي.

وتُظهر المعطيات الواردة في هذا التقرير أن:

- سياسة التجويع لم تكن مؤقتة
- لم تكن مرتبطة بسلوك فردي
- لم تُطبّق على فئة محددة داخل السجون
- بل استهدفت الأسرى الفلسطينيين كجماعة قومية محمية

وهو ما يضعها في نطاق الإبادة البطيئة، حتى وإن لم يُعلن عنها بهذا الوصف.

<u>ثالثًا: نية الإهلاك – المؤشر الحاسم</u>

الركن الأخطر في توصيف الإبادة ليس الفعل المادي فقط، بل النية .
وفي الحالة محل التوثيق، لا تُستدل النية من الاستنتاج فقط، بل من:

١. تصريحات رسمية علنية
٢. سياسات *مكتوبة ومعلنة*
٣. *الاستمرارية رغم التحذيرات الحقوقية*

وقد صرّح وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير في أكثر من مناسبة بأنه:

- أمر بتقليص وجبات الأسرى
- يرفض تقديم ما هو أكثر من الحد الأدنى
- يعتبر التجويع إجراءً ردعيًا
- كما تفاخر علنًا بما عُرف إعلاميًا بـ **"حمية بن غفير"**، في سياق سياسي يقوم على نزع الإنسانية عن الأسرى الفلسطينيين، وتصويرهم ككتلة واحدة غير مستحقة للحماية.

هذه التصريحات، مقرونة بالفعل، تشكّل دليلًا مباشرًا على القصد الجنائي.

رابعًا: إيتمار بن غفير – المسؤولية الفردية المباشرة

يشغل إيتمار بن غفير منصب وزير الأمن القومي، وهو:

- الجهة السياسية المشرفة على مصلحة السجون
- صاحب الصلاحية في رسم السياسات العامة للاحتجاز
- من أصدر أو وافق أو بارك قرارات تقليص الطعام

وبموجب القانون الدولي:

- لا يشترط أن يكون الفاعل هو المنفّذ المباشر
- يكفي أن يكون صاحب قرار، أو محرّضًا، أو مشرفًا

وبالتالي، فإن بن غفير يتحمّل:

- مسؤولية جنائية فردية
- مسؤولية سياسية مباشرة
- مسؤولية أخلاقية مضاعفة بسبب علمه المسبق بنتائج هذه السياسات

ولا يمكن له الاحتماء بذريعة "الاعتبارات الأمنية"، لأن:

- القانون الدولي يحظر التعذيب والإبادة دون أي استثناء
- الضرورة العسكرية لا تبرر تجويع أشخاص محتجزين

خامسًا: من السجن إلى منظومة الإبادة الأوسع

تتقاطع سياسة التجويع في السجون مع:

- التجويع في قطاع غزة
- الإهمال الطبي المتعمّد
- الإخفاء القسري
- القتل البطيء داخل المعتقلات

ما يكشف عن نمط واحد من التعامل مع الفلسطيني بوصفه:

"حياة قابلة للإهلاك" (Disposable life)

وفي هذا السياق، تصبح السجون مختبرًا للإبادة الصامتة، حيث يُختبر ما يمكن فعله بالجسد الفلسطيني دون مساءلة فورية.

خلاصة قانونية حاسمة

إن سياسة التجويع المفروضة على الأسرى الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، حين تُقرأ في سياقها الكامل، تشكّل:

- تعذيبًا ممنهجًا
- جريمة حرب
- فعلًا من أفعال الإبادة البطيئة
- انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية

ويتحمّل إيتمار بن غفير، بصفته وزير الأمن القومي والمحرّك السياسي لهذه السياسات، مسؤولية قانونية مباشرة لا تسقط بالتقادم.

التجويع كجريمة مركّبة:

(تعذيب + إبادة بطيئة + تمييز عنصري)

لماذا "جريمة مركّبة"؟

لا يمكن توصيف سياسة التجويع المفروضة على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، باعتبارها انتهاكًا

واحدًا أو سلوكًا معزولًا. فالمعطيات المتراكمة، والشهادات الحية، والقرارات السياسية العلنية، تكشف أن ما يجري هو فعل إجرامي مركّب تتداخل فيه **ثلاثة أبعاد قانونية خطيرة:**

١. التجويع بوصفه تعذيبًا ممنهجًا

٢. التجويع بوصفه أداة إبادة بطيئة

٣. التجويع بوصفه ممارسة تمييزية عنصرية موجّهة ضد جماعة قومية محمية

إن الجمع بين هذه الأبعاد لا يثقل التوصيف، بل يعكس الحقيقة القانونية الكاملة للجريمة.

<u>أولًا: التجويع بوصفه تعذيبًا ممنهجًا</u>

١. التعريف القانوني

وفقًا لاتفاقية مناهضة التعذيب(CAT) ، يُعرَّف التعذيب بأنه:

"أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم نفسيًا، يُلحق عمدًا بشخص ما بقصد العقاب أو الإكراه أو التمييز، عندما يرتكب من موظف رسمي أو بتحريضه أو بموافقته".

ويؤكد الاجتهاد الدولي أن:

- الألم لا يشترط أن يكون ضربًا مباشرًا
- الحرمان المتعمّد من الغذاء يُعد شكلًا من أشكال التعذيب إذا كان:
  - مقصودًا
  - مستمرًا
  - مُذلًا
  - مرتبطًا بالاحتجاز القسري

٢. انطباق التعريف على حالة الأسرى الفلسطينيين

تُظهر الشهادات الموثقة في هذا التقرير أن:

- الطعام غير كافٍ كمًا ونوعًا
- يُستخدم كأداة عقاب جماعي
- يُحرم منه المرضى وكبار السن دون تمييز
- يؤدي إلى آلام جسدية شديدة، دوار، إغماء، فقدان قدرة على الوقوف أو التفكير

وهو ما يجعل التجويع تعذيبًا جسديًا ونفسيًا متواصلًا، وليس مجرد "سوء تغذية".

<u>ثانيًا: التجويع كأداة للإبادة البطيئة</u>

١. الإبادة دون قتل مباشر

تنص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (١٩٤٨) على أن الإبادة تشمل:

"إخضاع جماعة لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا".

ويؤكد فقه القانون الدولي أن:

- القتل ليس الشرط الوحيد
- الإهلاك التدريجي للجسد عبر الجوع والمرض يدخل في نطاق الإبادة

٢. مؤشرات الإبادة البطيئة في السجون

تشير الوقائع إلى:

- فقدان أسرى ما بين ٢٠–٥٠ كغم خلال أشهر
- ظهور حالات انهيار جسدي ونفسي
- تفشي أمراض مرتبطة بسوء التغذية
- وفيات داخل السجون بعد فترات من التجويع والإهمال

هذه ليست نتائج عرضية، بل نتائج متوقعة ومعلومة سلفًا لأي سياسة تجويع.

٣. نية الإهلاك

النية تُستدل من:

- التصريحات العلنية لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير
- التفاخر بتقليص الطعام
- استمرار السياسة رغم التحذيرات الحقوقية والقضائية

وهو ما يحقق الركن المعنوي للإبادة البطيئة.

<u>ثالثًا: التجويع كتمييز عنصري ممنهج</u>

١. الاستهداف القومي

سياسة التجويع:

- لا تُطبّق على جميع السجناء
- تستهدف الأسرى الفلسطينيين تحديدًا
- تُبرَّر بخطاب ينزع عنهم الإنسانية

وهو ما يجعلها ممارسة تمييزية قائمة على الانتماء القومي.

٢. القانون الدولي للتمييز العنصري

تحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:

- أي سياسة تُميّز في المعاملة داخل الاحتجاز
- أي حرمان من الحقوق الأساسية بسبب الأصل القومي أو العرقي

وفي الحالة المدروسة:

- الطعام يُستخدم كأداة فرز
- الكرامة تُمنح لفئة وتُسلب من أخرى
- الفلسطيني يُعامل كجسد فائض عن الحاجة

٣. التقاطع مع جريمة الفصل العنصري(Apartheid)

حين يصبح:

- الحرمان ممنهجًا
- والسياسات مختلفة حسب الهوية
- والغاية هي الإخضاع والسيطرة

فإن التجويع يندرج ضمن بنية عنصرية أوسع.

رابعًا: المسؤولية الجنائية والسياسية

إن توصيف التجويع كجريمة مركّبة يعني:

- تعدد الجرائم لا يخفف المسؤولية
- بل يضاعفها

ويتحمل المسؤولية:

- صانع القرار السياسي (إيتمار بن غفير)
- القيادات الإدارية لمصلحة السجون
- كل من نفّذ أو تستر أو صمت

ولا يمكن الاحتجاج:

- بالضرورة الأمنية
- أو حالة الحرب
- أو التعليمات العليا

لأن: التعذيب والإبادة والتمييز العنصري جرائم مطلقة الحظر.

إن سياسة التجويع المفروضة على الأسرى الفلسطينيين تشكّل:

- تعذيبًا ممنهجًا يهدف إلى كسر الجسد والإرادة
- إبادة بطيئة تُهلك الأسرى تدريجيًا دون قتل مباشر
- تمييزًا عنصريًا يستهدف جماعة قومية محمية

وهذا التوصيف المركّب لا يعكس رأيًا سياسيًا، بل حقيقة قانونية موثّقة بالأدلة والشهادات والوقائع.

آليات الملاحقة الدولية والولاية القضائية العالمية

من التوثيق إلى المساءلة

كيف يمكن تحويل هذه الجرائم إلى ملفات مساءلة؟

إن الجرائم الموثقة في هذا التقرير — وعلى رأسها سياسة التجويع الممنهج بحق الأسرى الفلسطينيين — لا تقع في منطقة رمادية قانونيًا، بل تندرج ضمن الجرائم التي:

- لا تسقط بالتقادم
- لا تحمي مرتكبيها الحصانة الوظيفية
- تخضع لاختصاص دولي وعالمي

ويهدف هذا الفصل إلى رسم خارطة طريق قانونية واضحة لملاحقة المسؤولين عنها.

<u>أولًا: المحكمة الجنائية الدولية(ICC)</u>

١. الاختصاص الموضوعي

تتمتع المحكمة الجنائية الدولية باختصاص على الجرائم التالية، وكلها تنطبق على الوقائع الموثقة:

- **جرائم الحرب**
  - التجويع كوسيلة من وسائل المعاملة القاسية
  - الحرمان من الغذاء والعلاج لأشخاص محميين

- **الجرائم ضد الإنسانية**
  - التعذيب
  - الاضطهاد
  - الأفعال اللاإنسانية ذات الطابع المنهجي
- **الإبادة الجماعية (الإبادة البطيئة)**
  - إخضاع جماعة قومية لظروف معيشية مدمّرة

٢. الاختصاص الإقليمي

- دولة فلسطين طرف في نظام روما الأساسي
- الجرائم وقعت بحق فلسطينيين محميين
- حتى لو ارتُكبت في سجون داخل "إسرائيل"، فإن:
  - الصفة المحمية للضحايا
  - والطابع المنهجي للسياسة
  - يفتحان باب الاختصاص للمحكمة

٣. المسؤولية الفردية

يمكن ملاحقة:

- إيتمار بن غفير (وزير الأمن القومي)
- قيادات مصلحة السجون
- مسؤولين أمنيين وإداريين

بصفتهم:

- فاعلين مباشرين
- أو محرّضين
- أو مسؤولين ضمن سلسلة القيادة

ثانيًا: الولاية القضائية العالمية(Universal Jurisdiction)

١. المفهوم القانوني

الولاية القضائية العالمية تسمح للدول بمحاكمة مرتكبي:

- التعذيب
- الجرائم ضد الإنسانية
- الإبادة

بغض النظر عن:

- مكان ارتكاب الجريمة
- جنسية الضحية
- جنسية الجاني

٢. الدول التي يمكن تفعيل المسار فيها

تشمل — على سبيل المثال لا الحصر:

- ألمانيا
- إسبانيا
- بلجيكا
- سويسرا
- هولندا
- فرنسا
- النرويج

وقد سبق لهذه الدول:

- فتح ملفات ضد مسؤولين أجانب
- إصدار مذكرات توقيف دولية

٣. التجويع كمدخل قضائي قوي

تُعد جريمة التجويع:

- موثقة طبيًا
- قابلة للإثبات عبر الصور والتقارير
- غير قابلة للتبرير الأمني

ما يجعلها مدخلًا عمليًا للملاحقة أكثر من الجرائم التي تتطلب إثباتًا ميدانيًا معقدًا.

<u>ثالثًا: آليات الأمم المتحدة الخاصة</u>

١.المقرّرون الخاصون

يمكن رفع ملفات موثقة إلى:

- المقرر الخاص المعني بالتعذيب
- المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

وتتميز هذه الآليات بأنها:

- سريعة نسبيًا
- تُنتج تقارير رسمية
- تُستخدم لاحقًا أمام المحاكم

٢. لجان التحقيق الدولية

- لجنة التحقيق الخاصة بالأراضي الفلسطينية
- فرق تقصّي الحقائق

رابعًا: المسؤولية أمام المحاكم الوطنية الإسرائيلية (من باب الإثبات)

رغم محدودية العدالة المحلية، فإن:

- الالتماسات المقدّمة للمحكمة العليا الإسرائيلية
- وتقارير مكتب الدفاع العام
- وشهادات منظمات إسرائيلية (هآرتس، أطباء لحقوق الإنسان)

تشكل:

- قرائن رسمية على علم الدولة
- ودليلًا على تعمّد الاستمرار بالسياسات

وهو عنصر مهم لإثبات القصد الجنائي أمام المحاكم الدولية.

خامسًا: تحصين الشهادات وحماية الشهود

١. قيمة الشهادات الواردة في التقرير

الشهادات:

- مباشرة
- متقاطعة
- صادرة عن أسرى محررين
- مدعومة بتقارير طبية وإعلامية

وتُعد قانونيًا:

- أدلة شخصية
- يمكن تعزيزها بإفادات محلفّة لاحقًا

٢. حماية الشهود

التوصية بـ:

- إتاحة خيار الشهادة المجهولة
- استخدام الرموز عند الضرورة
- إحالة بعض الشهادات لآليات حماية دولية

سادسًا: توصيات عملية للتحرك القانوني

يوصي هذا التقرير بما يلي:

١. إيداع ملف متكامل لدى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

٢. إعداد شكاوى منفصلة أمام محاكم أوروبية على أساس الولاية العالمية

٣. تقديم مذكرات قانونية إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة

٤. توثيق دوري مستمر لحالات فقدان الوزن والوفيات داخل السجون

٥. تسمية المسؤولين بالأسماء والصفات وعدم الاكتفاء بالوصف العام

إن الجرائم الموثقة في هذا التقرير لا تفتقر إلى الأدلة، بل إلى الإرادة القانونية الدولية.
وسياسة التجويع، بما تحمله من تعذيب وإبادة وتمييز عنصري، تُعد من أكثر الجرائم قابلية للمساءلة، لأنها:

- مستمرة
- موثقة
- ومعترف بها جزئيًا من داخل المنظومة الإسرائيلية نفسها

إن نقل هذه الملفات من صفحات التقرير إلى أروقة القضاء الدولي ليس خيارًا أخلاقيًا فقط، بل واجب قانوني عاجل.

الأسماء والمسؤوليات وسلسلة القيادة

يهدف هذا الملحق إلى **تحديد المسؤولية الفردية والمؤسسية** عن جريمة التجويع الممنهج وغيرها من الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين، استنادًا إلى مبدأ **المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القائد** المعترف بهما في القانون الدولي الجنائي، ولا سيما نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادتان ٢٥ و٢٨).

أولًا: المستوى السياسي – صانعو القرار

١. إيتمار بن غفير

الصفة : وزير الأمن القومي الإسرائيلي
الاختصاص : الإشراف السياسي المباشر على مصلحة السجون الإسرائيلية
طبيعة المسؤولية:

- مسؤولية جنائية فردية(Direct & Indirect Perpetration)
- مسؤولية قيادة(Command Responsibility)

أساس المسؤولية:

- تصريحات علنية متكررة بتقليص الطعام واعتباره "إجراءً رادعًا."
- التفاخر بسياسة تقليص الوجبات ("حمية بن غفير").
- الاستمرار في السياسة رغم التحذيرات الحقوقية والتقارير الطبية.
- الامتناع عن وقف الانتهاكات مع العلم بآثارها المدمّرة.

الوصف القانوني:
تحريض، إقرار، والإشراف على سياسة ترقى إلى التعذيب والإبادة البطيئة والتمييز العنصري.

ثانيًا: المستوى الإداري – منفذو السياسة

٢. قيادة مصلحة السجون الإسرائيلية(IPS)

الصفة : جهاز حكومي تنفيذي
الاختصاص:

- إدارة السجون
- إعداد "قوائم الطعام"
- الإشراف على التوزيع اليومي للغذاء

طبيعة المسؤولية:

- تنفيذ مباشر لسياسات غير قانونية
- الامتناع عن اتخاذ تدابير تصحيحية

أساس المسؤولية:

- إعداد وتطبيق قوائم غذائية دون الحد الأدنى الصحي.
- إخفاء أو تضليل المعلومات المقدمة للمحاكم.
- تجاهل الشكاوى الطبية والتقارير الحقوقية.

٣. قادة السجون ومراكز الاحتجاز (سديت إيمان – عوفر – النقب – مجدو – جلبوع – شطة – نفحة – عتصيون)

الصفة : قادة ميدانيون
طبيعة المسؤولية:

- مسؤولية تنفيذية مباشرة
- مسؤولية الامتناع(Omission)

أساس المسؤولية:

- استخدام الطعام كأداة عقاب.
- حرمان المرضى وكبار السن من غذاء ملائم.
- السماح باستمرار الهزال والإغماءات دون تدخل.

ثالثًا: المستوى الأمني – الشركاء بالعلم أو الفعل

٤. جهاز الشاباك (جهاز الأمن العام)

الصفة : جهاز أمني
الدور المحتمل:

- التوصية بسياسات "ردعية"
- الإحاطة بالآثار الأمنية والإنسانية

أساس المسؤولية:

- العلم المسبق بتداعيات التجويع.
- الامتناع عن التدخل لمنع الانتهاكات.
- المشاركة في بيئة إفلات من العقاب.

رابعًا: المستوى القضائي والإشرافي – مسؤولية التقصير

٥. وزارة العدل الإسرائيلية / المستشار القانوني للحكومة

الصفة :جهة رقابية
طبيعة المسؤولية:

- مسؤولية التقصير والإخفاق في الحماية

أساس المسؤولية:

- الاكتفاء بمعالجة الانتهاكات كـ"خلل إداري."
- عدم فتح تحقيقات جنائية فعالة.
- توفير غطاء قانوني ضمني لاستمرار السياسات.

خامسًا: سلسلة القيادة (من القرار إلى التنفيذ)

وزير الأمن القومي (بن غفير)

⬇️

إدارة مصلحة السجون (سياسات – تعليمات)

⬇️

قادة السجون والمراكز

⬇️

السجّانون ووحدات القمع

⬇️

النتيجة: تجويع ممنهج – هزال – أمراض – وفيات

سادسًا: ربط المسؤوليات بالشهادات الموثقة

يرتبط هذا الملحق مباشرة بشهادات الأسرى التالية (غير حصرية):

- **أحمد بكر خليل عبد العال** –فقدان أكثر من ٣٠ كغم (سديت إيمان/عوفر)
- **حازم سالم محمد السموني** –استخدام الطعام كعقوبة (غزة/عوفر)
- **إياد سالم أبو عصر** –مريض حُرم من غذاء خاص (عوفر)
- **عمر عساف** –فقدان ٢٩ كغم (عتصيون)
- **يوسف أبو راس** –فقدان ٤٠ كغم (نفحة)
- **سامي جرادات** –فقدان ٣٠ كغم (سجون متعددة)
- **عبد الصمد اشتية / باجس البرغوثي / أحمد جرابعة / محمد دار الديك** –فقدان ٢٠–٢٢ كغم (اعتقال إداري)

هذه الشهادات تُثبت **العلاقة السببية المباشرة** بين القرار السياسي والتنفيذ الميداني والنتيجة الجسدية.

يُظهر هذا الملحق أن جريمة التجويع لم تكن:

- فعلًا فرديًا

- أو تجاوزًا ميدانيًا
- أو خللًا إداريًا

بل **سياسة دولة متدرجة**، ذات قيادة واضحة، ومسؤوليات محددة، تتيح **المساءلة الجنائية الفردية** دون غموض.

الخاتمة والتوصيات الختامية

لا يقدّم هذا التقرير سردًا لمعاناة إنسانية معزولة، ولا يكتفي بتوثيق انتهاكات فردية متفرقة، بل يضع بين أيدي المجتمع الدولي صورة مكتملة لسياسة ممنهجة استهدفت الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وفي مقدمتها سياسة التجويع التي تحوّلت، بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، إلى أداة مركزية للإيذاء، والإخضاع، والإهلاك البطيء.

لقد أثبتت الشهادات الحيّة الموثقة، والمدعومة بالمعطيات الطبية والتقارير الحقوقية والإعلامية، أن ما تعرّض له الأسرى الفلسطينيون لم يكن ناتجًا عن خلل عابر أو ضغط ظرفي، بل عن قرار سياسي واضح تُرجم إلى تعليمات إدارية وتنفيذ ميداني، وجرى الإبقاء عليه رغم علم الجهات المسؤولة بنتائجه الكارثية على الأجساد والنفوس.

إن فقدان عشرات الكيلوغرامات من أوزان الأسرى خلال فترات زمنية قصيرة، وتفشي الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، وتكرار حالات الإغماء، والتدهور الصحي طويل الأمد، فضلًا عن الوفيات التي سُجلت داخل السجون، تشكّل جميعها دلائل مادية قاطعة على أن التجويع لم يكن وسيلة ضغط، بل أداة تعذيب وإبادة بطيئة استهدفت جماعة قومية محمية بموجب القانون الدولي.

ويخلص هذا التقرير إلى أن سياسة التجويع الممنهجة بحق الأسرى الفلسطينيين:

- تشكّل تعذيبًا ممنهجًا محظورًا حظرًا مطلقًا،
- وترقى إلى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية،
- وتندرج، في سياقها الأشمل، ضمن أفعال الإبادة البطيئة والتمييز العنصري.

كما يحمّل التقرير مسؤولية قانونية مباشرة لصنّاع القرار السياسي، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، إلى جانب القيادات الإدارية والأمنية التي صمّت، أو نفّذت، أو وفّرت الغطاء لاستمرار هذه السياسات، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إن الصمت الدولي، أو الاكتفاء ببيانات القلق، أو معالجة هذه الجرائم بوصفها "إشكاليات إدارية"، لا يساهم فقط في إدامة معاناة الأسرى، بل يكرّس منظومة إفلات من العقاب تشجّع على تكرار الجريمة وتوسيع نطاقها. فالتجويع الذي طُبّق اليوم على الأسرى الفلسطينيين قد يتحوّل إلى سابقة خطيرة تُشرعن استخدام الجوع كسلاح ضد المحتجزين في أي سياق آخر.

وعليه، يؤكد هذا التقرير أن العدالة لم تعد مسألة أخلاقية أو سياسية، بل التزام قانوني عاجل، وأن نقل هذه الوقائع من صفحات التقارير إلى أروقة القضاء الدولي ليس خيارًا انتقائيًا، بل واجبًا تفرضه قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إن الأسرى الفلسطينيين الذين خرجوا من السجون بأجساد منهكة وأوزان مفقودة، والذين ما زال الآلاف منهم يقبعون خلف القضبان، لم يطلبوا امتيازًا، بل حقًا أساسيًا غير قابل للتصرف :الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.
وهذا التقرير هو شهادة أمانة، ونداء واضح، ورسالة قانونية تقول:

إن التجويع جريمة،
وإن الصمت عنها تواطؤ،
وإن العدالة، مهما تأخرت، لا تسقط.

التوصيات الختامية وآليات المساءلة

استنادًا إلى ما ورد في هذا التقرير من وقائع موثقة وتحليل قانوني، توصي المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين – تضامن –بما يلي:

أولًا: إلى المحكمة الجنائية الدولية(ICC)

1. **فتح تحقيق فعلي ومستعجل في سياسة التجويع الممنهج بحق الأسرى الفلسطينيين، باعتبارها:**
    - تعذيبًا،
    - جريمة حرب،
    - وجريمة ضد الإنسانية.
2. إدراج سياسة التجويع ضمن أنماط السلوك الإجرامي الجاري التحقيق فيها في سياق الجرائم المرتكبة بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.

٣. مساءلة المسؤولين السياسيين والإداريين، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، استنادًا إلى مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة.

ثانيًا: إلى آليات الأمم المتحدة الخاصة

٤. **دعوة:**

- المقرر الخاص المعني بالتعذيب،
- المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء،
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة،

إلى فتح ملفات عاجلة ومستقلة بشأن سياسة التجويع داخل السجون الإسرائيلية.

٥. المطالبة بتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة جميع الأسرى الفلسطينيين دون قيود، ولا سيما معتقلي قطاع غزة.

ثالثًا: إلى الدول التي تعتمد الولاية القضائية العالمية

٦. **فتح تحقيقات جنائية وطنية بحق المسؤولين عن سياسة التجويع، استنادًا إلى:**

- اتفاقية مناهضة التعذيب،
- ومبدأ عدم الإفلات من العقاب.

٧. إصدار مذكرات توقيف بحق المسؤولين المتورطين متى ما توافرت الشروط القانونية.

رابعًا: إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC)

٨. **تحمّل مسؤولياتها القانونية والإنسانية عبر:**

- الإصرار العلني على الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز،
- توثيق أوضاع التغذية والصحة داخل السجون،
- وعدم الاكتفاء بدور "الوسيط الصامت" في ظل الانتهاكات الجسيمة.

خامسًا: إلى المنظمات الحقوقية الدولية

٩. إدراج سياسة التجويع كأولوية مستقلة في تقاريرها الدورية، وعدم اختزالها ضمن توصيفات عامة لظروف الاحتجاز.

١٠. دعم توثيق فقدان الوزن، والأعراض الطبية، والوفيات المرتبطة بسوء التغذية، باعتبارها أدلة قانونية قابلة للاستخدام القضائي.

سادسًا: إلى المجتمع الدولي والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف

١١. الوفاء بالتزاماتها القانونية الإيجابية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، وعدم الاكتفاء بالبيانات السياسية.

١٢. استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية المتاحة للضغط من أجل وقف سياسة التجويع فورًا ومحاسبة المسؤولين عنها.